

الإيديولوجيا وحتمية الفشل

الإيديولوجية هي رؤية مجتمعية شمولية، أو نظرية فلسفية تستهدف إعادة هيكلة المجتمع من خلال إعادة تأسيس العلاقات الاجتماعية والسياسية وأحياناً الاقتصادية فيه على أسس جديدة. وهذا يتطلب في كل الحالات والأحيان إعادة هيكلة الثقافة الشعبية السائدة بما يتجاوب مع التطلعات والتحديات الإيديولوجية. ويمكن تصنيف الإيديولوجيات عامة إلى ثلاثة أنواع: إيديولوجية اجتماعية سياسية (sociopolitical)، إيديولوجية اجتماعية اقتصادية (socioeconomic)، وإيديولوجية اجتماعية ثقافية أي إيديولوجية دينية (sociocultural).

تجسد الفكرة القومية إيديولوجية اجتماعية سياسية، لأنها فلسفة شمولية تقوم على الإدعاء بوجود شعوب تتصف بالنقاء العرقي والانتماء لثقافة واحدة، والتواجد الجغرافي في مكان واحد لقرون عديدة. لذلك، كما تدعي الفكرة القومية، فإن من حق كل شعب من تلك الشعوب أن يقرر مصيره بنفسه على أرضه، وأن يقيم دولته الخاصة به، وأن يتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيه ومواطنيه. ولقد جاء ميلاد هذه الفلسفة في أواخر القرن الخامس عشر في إسبانيا، وذلك بهدف بناء دولة موحدة في مقدورها القضاء على الوجود العربي والإسلامي واليهودي في تلك البلاد. ومن إسبانيا، سافرت الفكرة القومية إلى بقية أجزاء أوروبا حيث نجحت في إقامة الدولة القومية الحديثة هناك، ومنها انتقلت تلك الفكرة في القرنين الأخيرين إلى كل شعوب العالم وقبائله وطوائفه المختلفة، متسببة في إقامة حوالي 200 دولة مستقلة، تشكل معاً الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

مما لا شك فيه أن الفكرة القومية استطاعت أن تبني دولا وتوحد شعوباً عديدة، وأنها نجحت أحياناً في تحقيق إنجازات ملموسة على الأرض. لكن سجلها يشير إلى أنها مارست التفرقة العنصرية ضد الغير من الشعوب والأقليات، وقامت في حالات كثيرة بارتكاب جرائم القتل والإبادة الجماعية ضد الأقليات في بلادها. وفي الواقع، لا يمكن لأي فلسفة تقوم على الإيمان بالتمييز عن الغير أن تحترم حقوق الآخرين أو تعاملهم على قدم المساواة. ولهذا فشلت الدولة القومية حيث وجدت في تحقيق إنجازات وطنية مع الحفاظ على إنسانيتها، كما أنها سمحت في الكثير من الحالات باستيلاء قيادات فردية استبدادية على الحكم وقيام باستباحة حقوق المواطنين والوطن. وفي ضوء ما يعيشه عالم اليوم من عولمة ثقافية واقتصادية، وقيام

منظمات عالمية عديدة بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية، فإن الفكرة القومية أصبحت أقل قدرة على توحيد الشعوب، كما أصبح من الصعب على القيادات القومية التصرف على هواها. ولقد جاء التشريع الأممي الذي أقر مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تستيخ حقوق مواطنيها ليضع حداً لعنجهية القيادات القومية والمطامع التوسعية للدولة القومية. ومع تراجع قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها أو مساعدتهم في وجه المد الطاغية للعولمة الاقتصادية والثقافية، فإن الدولة القومية وإيديولوجيتها الاجتماعية السياسية العنصرية فقدت صلاحيتها ومبررات وجودها.

تعتبر الماركسية أهم الإيديولوجيات الاجتماعية الاقتصادية التي طرحت نفسها بوصفها فلسفة عالمية تتمتع بالقدرة على علاج فساد الحكم وأمراض الاقتصاد العالمي، وإصلاح العلاقات الإنسانية. إذ تقول الماركسية أن تغير أنماط الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تغير علاقات الإنتاج، وهذه تقوم بتغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية والعلاقات الإنسانية، وتتسبب في تشويهها. كما تقول أيضاً إن الرأسمالية كنظام إنتاج كان مسئولاً عن انتشار ظاهرة الاستعمار وتبلور الطبقة في المجتمع، وما يصاحب الطبقة من ظلم وفساد واستغلال. وبسبب الطبيعة الاستغلالية للطبقة التي تتمثل في قيام الأثرياء والأقوياء باستغلال الفقراء والضعفاء، فإن الرأسمالية تقود بالحتمية إلى وقوع صراع طبقي في المجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لحل ذلك الصراع تكمن في القضاء على مسببات الطبقة، أي على النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهذا يعني أن حل المشاكل التي تعاني منها مختلف الشعوب يكمن في خلق مجتمع اشتراكي يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وتحقيق المساواة بين الناس.

ومع أن النظم الماركسية نجحت في نشر التعليم في البلاد التي سيطرت عليها، وتحقيق إنجازات كبيرة في ميادين الصناعات الثقيلة وتكنولوجيا السلاح والبحوث العلمية، واحتواء الفكرة القومية ونعرتها العنصرية، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية. إذ فيما فشلت الماركسية في القضاء على الطبقة وإزالة آثارها من حياة الناس وعلاقاتهم، عجزت عن توفير الرفاهية الاجتماعية والتنمية السياسية، كما لم تستطع ضمان حقوق الناس وصيانة حرياتهم، أو الحيلولة دون ظهور قيادات استبدادية قتلت الملايين في سعيها لتثبيت النظام الماركسي. ولذا شهد العقد الأخير من القرن العشرين تفكك الاتحاد السوفيتي أكبر الدول التي قامت بناء على الرؤية الفلسفية الماركسية، وهذا أدى إلى انهيار الماركسية وفقدانها ما كانت تتمتع به من مصداقية وجاذبية، خاصة بعد أن تخلت الصين عنها وتبنت نظاماً يقوم على رأسمالية الدولة.

هناك فلسفة اجتماعية اقتصادية أخرى لم تنل حقها من التحليل بوصفها إيديولوجية مجتمعية شمولية هي النظام الرأسمالي الذي يقوم على فكرة اقتصادية وأخرى سياسية تكمل إحداها الأخرى. إذ فيما يمثل

نظام السوق الحر الجانب الاقتصادي من النظام الرأسمالي، تمثل الديمقراطية الجانب السياسي من ذلك النظام. ولما كان من غير الممكن أن ينجح نظام السوق الحر في غياب الديمقراطية التي تمنح رأس المال حرية العمل الاقتصادي وغير الاقتصادي، فإن تلاحم الجانب الاقتصادي مع الجانب السياسي أفرز ما يسمى "النظام الرأسمالي" الذي يجسد فلسفة اجتماعية شمولية. وفيما يدعي بعض الرأسماليين أنه ليس بالإمكان نجاح الديمقراطية في غياب حرية الأسواق، يدعي البعض الآخر أن النظام الرأسمالي بشقيه الاقتصادي والسياسي هو النظام الوحيد الذي يتجاوب مع طبيعة الإنسان، ما يجعله النظام الشرعي الوحيد.

لقد ظهر النظام الرأسمالي في القرن الثامن عشر في سياق تطور المجتمع الأوروبي من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهذا جعل بإمكان فلاسفة الرأسمالية الجدد الادعاء بأن النظام الرأسمالي جاء متجاوباً مع سنة التطور وطبيعة الإنسان. لكن ما كُتب عن هذا النظام في بداية تطوره جاء بهدف شرح كيفية عمله وتبرير أسباب وجوده وتقنيته، ولم يتطرق لذكر الديمقراطية وعلاقتها المزعومة مع النظام الرأسمالي. وفي الواقع، سبقت مبادئ الديمقراطية ظهور النظام الرأسمالي بقرن من الزمن على الأقل حين قام المجتمع الأوروبي بفصل الدين عن الدولة في عام 1648. إن الربط بين نظام السوق الحر والنظام الديمقراطي لم يبدأ في الواقع إلا في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وفي أمريكا بالذات، ما جعل النظام الجديد يتحول إلى فلسفة اجتماعية اقتصادية شمولية مصيرها الفشل.

ومما يثبت عدم حاجة السوق الحر للديمقراطية وعدم حاجة الديمقراطية للأسواق الحرة أن الصين نجحت في بناء نظام رأسمالي صناعي عظيم في غياب الديمقراطية، وأن الهند نجحت في تأسيس نظام حكم ديمقراطي في ظل نظام اقتصادي اشتراكي يعادي نظام السوق الحر. ولما كان مصير الايديولوجيات الشمولية هو الفشل في تحقيق أهدافها وانهيائها في نهاية المطاف، فإن النظام الرأسمالي لن يستطيع تجنب الفشل والانهييار إلا بإعادة هيكلة جناحيه الاقتصادي والسياسي. ومع أن بوادر الفشل ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أن وقوع أزمة الأسواق المالية في عام 2008، جاءت لتؤكد بشكل واضح أن بداية النهاية بالنسبة للنظام الرأسمالي قد بدأت فعلاً. وليس أدل على ذلك من فشل كل الجهود الأمريكية والأوروبية في الخروج من أزمة الكساد الكبير الذي أصابها بعد مرور عقد من الزمن تقريباً.

الدين فلسفة اجتماعية ثقافية تقوم على الإيمان بمقولات غيبية لا يستطيع إنسان أن يثبت صحتها، ولا يستطيع علم أن يبرهن على وجودها، ما يجعل الدين قضية إيمانية غير خاضعة لمنطق العقل المؤسس على التجربة الحياتية والملاحظة والبرهان العلمي. وعلى الرغم من أن الدين حاول ونجح في العديد من الحالات في توحيد أتباعه وتعزيد أواصر التعاون فيما بينهم، وبث روح جديدة في المجتمع المؤمن أكثر

صدقاً ومصداقية وعدلاً، إلا أنه كان دوماً سبباً من أسباب النزاع في المجتمع، وأداة من أدوات كبت حرية الرأي والفكر والعبادة. إذ أن الادعاء بصدق مقولاته ومعتقداته وثباتها، واتجاهه لفرض وجهة نظره وطوقسه على غير المؤمنين به قاد أتباع كل دين إلى تبرير التفرقة ضد غيرهم من الناس، والتسبب بالتالي في زيادة حدة الصراع في المجتمع الواحد وبين المجتمعات ذات الديانات المختلفة، وعدم التورع عن تكفير الآخر وارتكاب الجرائم بحقهم.

إضافة إلى النماذج السابقة، هناك نموذج آخر يقوم على تحالف القومية مع الدين في بناء دولة شوفينية عنصرية تجسد التفرقة على الأرض في أشع صورها، وتمارس الإبادة الجماعية ضد من يختلف معها في الجنس أو الرأي. ففي القرن السادس عشر ظهر هذا النموذج في اسبانيا، وحقق أهدافه كاملة في القضاء على الوجود العربي والإسلامي واليهودي في تلك البلاد، لكنه فشل حتى في الحفاظ على ما كان قد تحقق في عهود أسلافه من نهضة علمية وفكرية. وعلى الرغم من أن الاسبان قاموا بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد سكان أمريكا الجنوبية الأصليين ونهب خيرات بلادهم وثوراتها لقرون، إلا أنهم دخلوا القرن العشرين فقراء يعيشون في ظل نظام حكم دكتاتوري فاشي.

وفي القرن العشرين، ظهر النموذج الصهيوني في فلسطين تحت اسم "دولة إسرائيل"، ونجح بدعم من الدول الاستعمارية في الاستيلاء على أكثر من ثلاثة أرباع البلاد، والقيام بعملية تطهير عرقي واسعة ضد سكان فلسطين الأصليين وطردهم من بيوتهم وقراهم ومدنهم والاستيلاء على أملاكهم، إلا أنه مع ذلك لم يستطع تحقيق الأمن ليهود فلسطين ولا تطبيع العلاقات مع جيرانه. ومع أن إسرائيل استطاعت أن تزيّف وعي الرأي العام العالمي لعقود بمساندة الإعلام الغربي المعادي لكل ما هو عربي ومسلم، إلا أنها فشلت في الحصول على شرعية دولية كاملة، ما جعلها تعيش كدولة غير شرعية في أعين غالبية الجماهير الواعية في العالم. نتيجة لذلك، لم يستطع هذا النموذج العنصري الفاشي الذي جاء بالسيف، سوى أن يحافظ على بقائه بالسيف أيضاً، ما جعله لا يتوقف عن استخدام العنف وممارسة الإبادة الجماعية. إلا أن الفشل الذي رافق كل الايديولوجيات الشمولية في الماضي لن يتخلى عن النموذج الإسرائيلي الذي دخل مرحلة التراجع والغيوبة الواعية، بينما يتزايد عدد الأعداء من حوله ويصحو العالم على أكاذيبه. إن الخلط بين القومية والدين يجعل الايديولوجية المركبة تتحول إلى مشروع إجرامي لا يستطيع التوقف عن القتل، ما يجعل الدمار الذي يتسبب في وقوعه كارثياً، وهذا يحتم فشله واجتثاث جذوره.

ويعود السبب الرئيسي في فشل كل الفلسفات الشمولية الايديولوجية إلى جمود قواها الفكرية وهياكلها التنظيمية وتخلياتها المستقبلية، وقيامها على حتميات تاريخية ودينية لم يثبت الزمن أنه كان لها

وجود في الماضي أو تكررت في أي عصر من العصور. وفيما تدعي الايديولوجيات عامة أنها تقوم على حقائق علمية، إلا ان الحقائق التي تدعيها ليست إلا فرضيات نظرية أو مفاهيم غيبية لا علاقة لها بعلم أو واقع. أما النماذج الحياتية التي تسعى إلى إقامتها فليست سوى تخيلات وأحلام تتعارض كلياً أو جزئياً مع طبع الإنسان وطبيعة البيئة التي نشأ فيها. لذلك كان على كل الايديولوجيات، في سعيها لترجمة تخيلاتها إلى واقع على الأرض، أن ترتكب جرائم بحق الإنسانية لم يكن بإمكان البشر أن يسكتوا عليها طويلاً.

وفي الواقع، تسبب الايديولوجيات الدينية والقومية والماركسية في قتل مئات الملايين من البشر باسم عقائد ونظريات ومقولات وحتميات لم تستطع تحرير الإنسان من الكبت أو الظلم أو الحاجة أو البؤس أو المرض. وفيما فشلت المسيحية في ظل الدولة الرومانية في تحقيق الازدهار والبقاء، فشل الإسلام في ظل الدولة العباسية والعثمانية في تحقيق الرخاء أو الحرية للمواطنين. وفيما فشلت القومية في تحقيق أهدافها والحفاظ على بقائها في ألمانيا وإيطاليا والعراق وغيرها، فشلت الماركسية في الاتحاد السوفييتي وفي الصين في توفير الحرية أو العدالة الاجتماعية للمواطنين أو السلم في العالم. وفيما فشل النموذج الفاشي القائم على المزج بين القومية والدين في اسبانيا وصربيا، فإنه على وشك الفشل في فلسطين على الرغم من كل الدعم الذي تحصل إسرائيل عليه من الدول الغربية ذات الاطماع الاستعمارية في البلاد العربية. أما النظام الرأسمالي الذي دخل مرحلة التراجع في أمريكا فلا تزال أمامه فرصة لإعادة هيكلة نظام السوق الحر الاقتصادي ونظام الحكم الديمقراطي قبل أن يدخل مرحلة الانهيار.

د. محمد عبد العزيز ربيع

www.yazour.com

professorrabie@yahoo.com